المحاضرة السابعة: دور أخلاقيات المهنة الإعلامية في محاربة الفساد وتحقيق الحكم الراشد

يعتبر الإعلام من الركائز الأساسية في تحقيق الحكم الراشد لأنه السبيل الذي يدعم مبادئ هذا الأخير وآلياته من خلال تحقيق الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير من جهة وتدعيم الشفافية ومبدأ المساءلة عن طريق ما ينقله للمواطنين من معلومات، مقالات، تحليلات، حوارات وكذلك تحقيقات صحفية وتغطيات إعلامية من مبدأ حق المواطن في الإعلام. وهذا ما يسمح للمواطنين بالتفاعل مع ما يقدمه الإعلام من خلال حملات الضغط والمساءلة والمطالبة بمحاكمة الفاسدين والرقابة على موارد المجتمع التي يمكن أن يستغلها المسؤولون في أغراض شخصية وغيرها.

في المقابل فإن فساد قطاع الإعلام يزيد من الفساد في المجتمع، ويبرز ذلك من خلال تزييف الحقائق ونشر الأكاذيب والتكتم على الفضائح والاختلاسات وتغليط الرأي العام بالتواطئ مع المسؤولين الفاسدين وغيرها. وعليه فإن احترام أخلاقيات مهنة الإعلام تعتبر أكثر من ضرورية في سبيل مكافحة الفساد وتحقيق الحكم الراشد .

1 - دور أخلاقيات المهنة الصحفية في تحقيق الحكم الراشد:

تقوم الأخلاق في مجال الإعلام على مواثيق الشرف الخاصة بالمؤسسات الإعلامية داخليا ومواثيق شرف صادرة عن هيئات ومنظمات دولية ومحلية مفهومها العام يتلخص في: "على العاملين في مجال وسائل الإعلام والاتصال أن يلتزموا في سلوكهم تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين واتجاه جماهيرهم بمبادئ وقيم أساسية واعتبار هذا الالتزام نوعا من الواجبات الشخصية. يقوم به كل واحد منهم بصفة شخصية. وأكبر وأبرز هذه الالتزامات "الموضوعية" والأخلاق يجب أن تترجم في الممارسة الفعلية والميدانية."

وتنقسم أخلاقيات المهنة في مجال الإعلام إلى ثلاث مستويات وهي:

أ- أخلاقيات خاصة بالصحفي:

وترتبط هذه الأخلاقيات بالصحفي كأي فرد أو موظف في أي قطاع، وتشمل عادة السلوكيات الأساسية لكل صاحب وظيفة، على غرار عدم تلقي الرشاوي، عدم الابتزاز، عدم إفشاء السر المهني، وغيرها. وهناك أخلاقيات مهنية خاصة تتمثل في مبادئ وسلوكيات وضعتها النقابات وجمعيات الناشرين، على غرار احترام حق المواطن في الإعلام واستقلالية الهيئات

الإعلامية وتقديم المعلومات مجانا لأن بيعها يصبح فسادا. وعدم تأثير المصلحة الشخصية على السلوك المهني من خلال التكتم على نشر وقائع تهم الجمهور أو نشر وقائع كاذبة وغير صحيحة لتغليط الرأي العام .

ب- أخلاقيات تضعها المؤسسة الإعلامية:

وهي عبارة عن مجموعة أخلاقيات محددة تقوم كل مؤسسة إعلامية بوضعها وتلزم العاملين فيها باحترامها، في شكل ميثاق الشرف للمؤسسة. وتبلور عادة مواثيق الشرف المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للإعلاميين. ومن الأمثل على ذلك أن تضع مؤسسة ميثاق شرف تمنع فيه الصحفيين فيها من تلقي أي هدايا أو خدمات من المسؤولين الحكوميين أو تمنع المراسلين من الاستفادة من الخدمات التي يقدمها المسؤولون في الإدارة المحلية لهم. وتشتمل هذه الأخلاقيات كذلك على علاقة الصحفيين مع بعض من خلال الاحترام المتبادل بينهم. وذلك علاقتهم بالمكلفين بالعلاقات العامة

وهنا تفرض المؤسسة وضع مصالح الجمهور في الاعتبار على حساب علاقاتهم الشخصية، والتحقق من صحة المعلومات والإلتزام بالحقيقة وعدم تجاهل الحقائق وتغطية الحوادث بإنصاف وعدل وصدق وعدم نشر الأكاذيب والمعلومات المضللة عمدا أو بسبب قلة الاهتمام والاكتراث. بالإضافة إلى الاهتمام المناسب بالتحقق من المعلومات قبل نشرها وإلا فان الصحفي يصبح طرفا في الفساد ويؤثر على سمعة المؤسسة التي تفقد ثقة الجمهور فيها .

ج- أخلاقيات الاتصال في المجتمع:

وهي أخلاقيات تتعلق بالاتصال في المجتمع ككل ويتضمن الحدود التي يضعها الناس في كل مجتمع على أنواع النشاط الإنساني والتي تنبغي على وسائل الإعلام احترامها ولا يجب تجاوزها مثل الإساءة إلى الأديان وغيرها. وتحتم الأخلاقيات التي يكون متعارف عليها دوليا على المؤسسات الإعلامية التحلي بها على غرار الإمتثال للمبادئ العامة والأساسية للاعلان العالمي لحقوق الإنسان وخاصة حرية التعبير والرأي والصحافة، التي تجسد بالتالي حق كل فرد في الحصول على المعلومات، ولو كان ذلك على حساب التمويل سواء الحكومي أو من القطاع الخاص عن طريق الإشهار. وإنشاء قنوات تسمح بتدفق المعلومات والبيانات .

إن التحلي بـأخلاقيات المهنـة تجعـل الإعـلام يلعـب دورا بـارزا في محاربـة الفسـاد مـن خـلال الاعتمـاد علـى تصـميم بـرامج توعويـة في مختلـف وسـائل الإعـلام، لا سـيما الإذاعـة والتلفزيـون ومواقـع التواصـل الإجتمـاعي تهـدف إلـى الحـد مـن الفسـاد والتعريـف بمخـاطره وآثـاره. وتنفيـذ حمـلات ضـغط للتـأثير في قضـايا محـددة ومحاكمـة المتـورطين في الفسـاد ومحاسـبتهم، بالإضـافة إلى حمـلات تعـديل أو إقـرار قـوانين معينـة على غـرار قـانون الماليـة الـذي يثير سـنويا جـدلا واسـعا. والمساهمة الفعالة في تحقيق الحكم الراشد.